



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تجارب دولية لتنظيم الزيادة السكانية «نماذج وحلول»

أحمد خضير حسين



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

تجارب دولية لتنظيم الزيادة السكانية «نماذج، وحلول»

أحمد خضير حسين *

مقدمة

سجل العراق خلال العقد الأخير زيادةً سكانيةً بلغت نحو 9 ملايين فرداً، ووفقاً لإحصائيات الاقتصاد العالمي لعام 2020، يأتي العراق في المرتبة (36) على مستوى العالم من حيث التعداد السكاني، والرابع بين الدول العربية، إذ يُشير معدّل النمو السنويّ للسكّان (2,30%) لعام 2020 وبناءً على ذلك فقد تضاعف عدد السكّان مرات عديدة؛ لارتفاع معدل الخصوبة، إذ بلغ (3,60%) مولود لكل امرأة عام 2020، وعلى الرغم من انخفاض هذا المعدّل مقارنة بـ2012 والبالغ (4,24) مولود لكل امرأة، فإنّ معدّل الخصوبة في العراق ما يزال مرتفعاً، فالمتوسّط العالميّ (2,63%) ولادة لكل امرأة⁽¹⁾.

ومع ارتفاع معدلات النمو السكانيّ التي يشهدها العراق من 10 سنوات، وتراجع مستويات الاقتصاد والتنمية وما رافقها من سوء خدمات واضطرابات أمنية، تصبح الحاجة إلى تفعيل سياسات تحدد النسل وتنظم الزيادة السكانية⁽²⁾، وقد أكّدت تجارب بعض الدول على أنّ التخفيف من سرعة النمو السكانيّ أدّى إلى زيادة قدرة تلك البلدان على التصديّ للفقير ومشكلاته، وهنا يثار السؤال: هل بالفعل يمكن تطبيق تلك التجارب التي سُلّط فيها الضوء على تنظيم الزيادة السكانية في كل من إندونيسيا، وإيران، وتونس واستنساخها لكي تُطبّق في العراق، أم هل على الأقل اقتراح سياسة أو استراتيجية للحد من تفاقم الزيادة السكانية في العراق؟

أولاً: تجربة إندونيسيا

تحتل إندونيسيا المركز الرابع من حيث عدد السكّان في العالم، وتعدّ من أهم الدول التي أحرزت تقدماً ملموساً في انخفاض معدلات الإنجاب عن طريق برنامج ناجح لتنظيم الأسرة تبنّته

1. الأرقام والإحصائيات، بالاعتماد على مؤشر الاقتصاد العالمي على الرابط الإلكتروني:

<https://www.theglobaleconomy.com>

2. تقرير صحفي، الانفجار السكاني في العراق.. أزمة مستقبل أم ثروة فوق آبار النفط، بتاريخ 22/7/2021، على الرابط الإلكتروني: <https://al-ain.com>

* باحث متخصص في علم الاجتماع.

الحكومة الإندونيسية، وقد اتجهت إندونيسيا لذلك حينما وجدت أنّ الزيادة السكانية أصبحت تشكّل مشكلة كبيرة أمام سياستها التنموية.

اعتمدت التجربة الإندونيسية على توفير خدمات تنظيم الأسرة وعلى رأسها توفير وسائل تنظيم الأسرة ذات الكفاءة العالية، وزيادة الوعي وتغيير الاتجاهات نحو الأسرة الصغيرة بدعم كامل من رجال الدين، ورفع سن الزواج، وإعداد المقبلين على الزواج؛ لإقناعهم بمزايا الأسرة الصغيرة، وتضمن ذلك في قانون أصدرته خاص بالسكان.

1. قانون السكان في إندونيسيا

وضعت إندونيسيا قانوناً عام 1992 خاص بالتنمية السكانية، اهتم بصورة أساسية بالربط بين مفهوم الأسرة السعيدة، والعدد القليل من الأبناء في الأسرة، وسعى إلى إنشاء وعي ذهني شعبي بهذا المفهوم، كما اتجه إلى التأكيد على العلاقة اللازمة للتوازن بين السكان والبيئة والعلاقة القوية بين قدرات البشر والتنمية الصحية والتعليمية.

كما نص القانون على أنّ أيّ انتهاكٍ له سوف يُجرّم بما يتماشى مع القواعد والقوانين السائدة في المجتمع، وأنّه مع صدور هذا القانون سوف تبقى القواعد والقوانين الأخرى المعمول بها ذات العلاقة بجهود تنمية السكان والأسرة السعيدة كما هي.

كما اعتمد برنامج تنظيم الأسرة في إندونيسيا على ما يلي:

- ✓ زيادة المعرفة بخدمات تنظيم الأسرة وفوائدها.
- ✓ إتاحة الوسائل ذات الجودة والكفاءة العالية.
- ✓ إقناع جميع فئات وشرائح المجتمع بفكرة الأسرة الصغيرة السعيدة.
- ✓ عدم تشجيع الإنجاب للسيدات في مرحلة السن أقل من عشرين سنة أو أكثر من ثلاثين سنة لمن عندها ثلاثة أطفال فأكثر.
- ✓ رفع الحد الأدنى لسن الزواج⁽³⁾.

3. هشام مخلوف وآخرون، السياسات والاستراتيجيات السكانية في مصر، المركز الديموجرافي بالقاهرة، أوراق في ديموجرافية مصر، ورقة 10، 2003.

2. مؤشرات تجربة إندونيسيا في تنظيم السكان.

حققت هذا البرنامج نجاحاتٍ كبيرة تبدو في المؤشرات الآتية⁽⁴⁾:

- ✓ انخفاض مستويات الإنجاب انخفاضاً عاماً لكلِّ 1000 من السكان من 44.55 عام 1960 إلى 17.75 مولود عام 2017.
- ✓ انخفاض مؤشِّر النمو السكانيّ، والذي يحسب السكان جميعهم بغضِّ النظر عن الوضع القانوني أو الجنسية من 2.72% لعام 1961 إلى 1.07 لعام 2020
- ✓ انخفاض معدل الخصوبة لكلِّ امرأة من 5.67 مولود في عام 1960 إلى 2.29 مولود في عام 2019.
- ✓ انخفاض عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و14 عاماً من 43.29% لعام 1960 إلى 25.94 في عام 2020.
- ✓ انخفاض معدّل السكان في الريف من 85.41% لعام 1960 إلى 43.36% لعام 2020.
- ✓ وصل معدل استعمال وسائل منع الحمل 61% من السيدات في سن الحمل عام 2008.

3. عوامل نجاح التجربة الإندونيسية

حققت هذا النجاح تحسُّن الأوضاع الاقتصادية، إذ كانت إندونيسيا مثلاً صارخاً لدولة تعاني سوء الأحوال الاقتصادية، وتنامي الفقر، إلا أنَّ استعمال هذا البرنامج ساعد مساعداً كبيرة على تحقيق التغيُّر الاقتصادي والاجتماعي المطلوبين.

من أبرز أسباب النجاح ما يلي:

- ✓ وجود نظام مؤسسي مسؤول يتابع وقيم، وقد أنشئ في عام 1999 وزارة لشؤون المرأة من ضمن مهامها متابعة برنامج تنظيم الأسرة.

4. الأرقام والإحصائيات، بالاعتماد على مؤشر الاقتصاد العالمي على الرابط الإلكتروني:

- ✓ التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة ودفعها إلى التعليم والعمل وعد ذلك محوراً أساسياً في مواجهة قضية السكان.
- ✓ الدعم الكامل من جانب رجال الدين, وتبنيهم قضية تنظيم الأسرة.
- ✓ إشراك الأزواج بمسؤولية كاملة في تنظيم الأسرة.
- ✓ إعداد المقبلين على الزواج, وإعطاء برامج للإقناع بمزايا الأسرة صغيرة الحجم.
- ✓ مشاركة القطاع الخاص, واللامركزية في تقديم الخدمات.
- ✓ الاهتمام بمحو الأمية (وصلت الأمية إلى 7% للذكور و17% للإناث) والاهتمام بالتعليم عموماً.
- ✓ توفير الوسائل الحديثة وإتاحتها في كل المناطق الجغرافية بالجودة المطلوبة, والكفاءة العالية.

ثانياً: التجربة الإيرانية

نجحت إيران في مدّة زمنية قياسية لا تتجاوز خمس عشرة سنة 1986-2001 في تخفيض مستويات الإنجاب من 5.6 طفل إلى 2.1 طفل لكلّ سيّدة في سن الإنجاب, وكان لهذا النجاح أثره في منحها جائزة الأمم المتحدة عام 1998, ففي عام 1989 وافقت القيادات الدينية على استعمال وسائل منع الحمل, وإصدار فتوى في هذا الأمر وتبع إعلان الفتوى إعلان البرنامج القومي لتنظيم الأسرة عن طريق المجلس الأعلى للقضاء.

تتلخّص التجربة الإيرانية في تبنيّ سياسات تشجيع خفض الإنجاب وتحديد عدد الأطفال بثلاثة فقط لكلّ أسرة, ومن أهم عوامل نجاح تلك التجربة هو تبنيّ رجال الدين بما لهم من تأثير وصوت مسموع عند الشعب الإيراني, وعلى رأسهم بطبيعة الحال الزعيم الديني الخميني, ثم صدور قانون للسكان⁽⁵⁾.

5. سلسلة أوراق, تجارب دولية ناجحة في مواجهة المشكلة السكانية, الجيزة, على الرابط الإلكتروني:

uspp1@mail.eun.eg.

1. قانون السكّان في إيران

صدر قانون السكّان وتنظيم الأسرة في جمهورية إيران الإسلامية في 23 مايو 1993 ويتلخص هذا القانون في الآتي:

✓ يتمتع الأطفال - حتى الطفل الثالث - بالامتيازات التي يقرّها هذا القانون فيما يتعلّق بعدد الأطفال، في حين لا يتمتع بها الأطفال من ذوي الترتيب الرابع فما فوق، والمولودون بعد سنة من تنفيذ هذا القانون، (لا يسري ذلك بأثر رجعي).

✓ إجازات الأمومة الممنوحة للنساء العاملات وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 1990 عن الأطفال من الترتيب الرابع فما فوق المولودين بعد سنة من صدور قانون السكّان سوف يُدرس دراسةً منفصلةً، وسوف يُحاسب المؤمن عليهم عنها وفقاً لأسعار مؤسّسة الضمان الاجتماعي في ذلك الوقت.

✓ تتولّى الوزارات المعنية تنفيذ المهام الموكلة إليها على النحو الآتي: (تقوم وزارة التعليم بدمج المواد التعليمية الخاصة بالسكّان والرعاية الصحية للأم والطفل بصورة فعّالة في المناهج الدراسية، إذ نصّ القانون على وجود مادة خاصة بالتربية السكانية تدرس في المدارس، ومادة أخرى دراسية لكلية الجامعات عن السكّان وتنظيم الأسرة، وأن تقوم وزارة الثقافة بالترويج وتشجيع برامج تنظيم الأسرة عن طريق الصحافة، فضلاً عن قيام وزارة الثقافة والتعليم العالي والصحة والتعليم الطيّ بتضمين موضوعات السكّان، وتنظيم الأسرة في جميع المناهج التعليمية الخاصة بكل منها، وقيامها بتهيئة المناخ للمشاركة الفعّالة من رجال الإعلام والفنون ذوي العلاقة، وذلك بهدف زيادة وعي المواطنين ببرامج السكّان وتنظيم الأسرة، وتكون إذاعة جمهورية إيران الإسلامية مسؤولة عن إنتاج البرامج المباشرة وغير المباشرة وإذاعتها؛ لزيادة الوعي القومي بالسكّان والرعاية الصحية للأم والطفل.

✓ اهتمّ القانون بتعليم المرأة وعملها أيضاً من منطلق الضمان الاجتماعي، وإعانات التقاعد لتشمل الآباء والأمهات جميعهم؛ لكي لا يكون الدافع على الإنجاب استعمال الأبناء لتأمين الوالدين ودعمه حين تقدّم السن.

2. محاور التجربة الإيرانية

طبقاً لهذا القانون نجد أنه ارتبط بمحاور أساسية عديدة، من أهمها:

- ✓ تشجيع مفترقة التباعد بين كل طفل والآخر بما لا يقل عن 4-3 سنوات.
- ✓ عدم تشجيع الحمل للسيدات أقل من 18 سنة وأكبر من 35 سنة.
- ✓ تحديد حجم الأسرة بثلاثة أطفال.
- ✓ عدُّ التعليم السكّاني جزءاً لا يتجزأ من النظام التعليمي ككل، وتمثّل مادة التربية السكّانية جانباً من المناهج الدراسية في مستويات التعليم كافّة، وأن يدرس كل طالب جامعي مادتين دراستين متعلقين بالسكّان وتنظيم الأسرة.
- ✓ اشتراك كل زوجين مقبلين على الزواج في محاضرات خاصة بتنظيم الأسرة تُقام تحت رعاية الحكومة وإشرافها قبل حصولهما على عقد الزواج، وهي فصول إلزامية تبرز بوضوح مسؤولية الرجل في تنظيم الأسرة.
- ✓ التزام إيران عن طريق خطط العمل والبرامج المكثّلة للقانون والمنشّطة له في أن تعالج قضايا النوع الاجتماعي وتمكين المرأة والفقير، والعلاقة بين الموارد الطبيعية والقضية والسكّانية.
- ✓ العمل على تعديل الاتجاهات التقليدية ذات العلاقة بالقضية السكّانية وذلك بين شرائح المجتمع كافّة.

3. مؤشرات تجربة إيران في تنظيم السكّان⁽⁶⁾

- ✓ انخفاض مستويات الإنجاب انخفاضاً حاداً في المناطق الريفية من 8.1 مولود لكل سيدة عام 1976 إلى 2.4 مولود عام 2000.
- ✓ انخفاض مؤشّر النمو السكّاني والذي يحسب جميع السكّان بغض النظر عن الوضع القانوني أو الجنسية من 4.14 لعام 1983 إلى 1.29 لعام 2020

6. الأرقام والإحصائيات، بالاعتماد على مؤشّر الاقتصاد العالمي على الرابط الإلكتروني:

- ✓ انخفاض معدل الخصوبة لكل امرأة من 6.93 مولود في عام 1960 إلى 2.15 مولود في عام 2019.
- ✓ انخفاض عدد السكّان الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و14 عاما من 46.16% لعام 1960 إلى 24.74% في عام 2020.
- ✓ انخفاض معدل السكّان في الريف من 66.26% لعام 1960 إلى 24.13% لعام 2020.
- ✓ ارتفاع نسبة السيدات اللاتي يستعملن وسائل تنظيم الأسرة إلى 74% بعد أن كانت 37% عام 1976 (يستعمل 57% وسائل حديثة، و17% وسائل تقليدية)⁽⁷⁾.

1- عوامل نجاح التجربة الإيرانية

- ✓ المساهمة الإيجابية لرجال الدين، وإبحاثهم وسائل تنظيم الأسرة كافة من دون استبعادٍ لأيّ وسيلة؛ ممّا رفع الحواجز الثقافية والنفسية عند الإيرانيين؛ لقبول مفهوم الأسرة الصغيرة، والإقبال على تنظيم الأسرة.
- ✓ محور الأمية، وتوسيع نطاق التعليم لاسيما للنساء.
- ✓ توفير وسائل تنظيم الأسرة مجاناً، وإزالة العوائق الاقتصادية والاجتماعية أمام مورّدي هذه الوسائل مع العمل على توفير الدعم المالي.
- ✓ المسؤولية المشتركة بين الأزواج والزوجات في تنظيم الأسرة.
- ✓ الاستثمارات في البنية التحتية.
- ✓ نجاح البرنامج الإعلامي في إزالة العقبات الثقافية والاقتصادية لتنظيم الأسرة، وتأكيد الحملة الإعلامية للشعب على أنّ تنظيم الأسرة يتفق مع المبادئ الإسلامية، ولا يهدّد القيم العائلية.

7. الأرقام والاحصائيات، بالاعتماد على مؤشر الاقتصاد العالمي على الرابط الإلكتروني:

ثالثاً: التجربة التونسية.

تعدُّ التجربة التونسية من التجارب الناجحة والسبّاقة في مجال العمل السكّاني، وإنتاجها سياسة سكّانية نموذجية في إطار سعيها الدؤوب إلى إرساء التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكّاني؛ لتحقيق مستوى عالٍ من الرفاهية، وفي عقد السبعينات، والتي تُعدُّ المرحلة الثانية من العمل السكّاني كان إنشاء الديوان الوطني للعائلة والسكّان عام 1973م أحد المرتكزات الإضافية للعمل السكّاني في تونس، إذ بدأ الديوان في تطبيق السياسة الوطنية للسكّان في مجال التخطيط العائلي والسكّان، إذ اهتمت تونس بوضع إطار مؤسّسي يجمع مختلف الوزارات والمنظمات الوطنية، ويهتم برسم التوجهات العامة للسياسة السكّانية، ويعمل على خفض النمو السكّاني، وحماية صحة الأم.

اعتمدت تونس مع بداية عقد الثمانينات نهجاً جديداً ومتكاملاً ذو أبعاد متعددة شمل أنشطة حماية صحة الأم والطفل وأنشطة التنقيف السكّاني، والاهتمام بالتنمية الاجتماعية والثقافية للأفراد، الأمر الذي جعل دمج خدمات تنظيم الأسرة ضمن الخدمات الصحية الأساسية؛ لتمكين المستفيدين من الحصول على النصائح والخدمات عن طريق المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة والديوان، وقد سجّلت مؤشرات التنمية البشرية من دون استثناء تحسُّناً ملحوظاً في تونس أثناء تلك الفترة⁽⁸⁾.

1. مؤشّرات تجربة تونس في تنظيم الزيادة السكّانية

شهد البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة تطوّراً ليصبح البرنامج الوطني خاصة للصحة الإنجابية ويشمل عناصر جديدة مستهدفاً شرائح اجتماعية مختلفة، خاصة من هم في سن الإنجاب، وقد دُجِّت عناصر الصحة الإنجابية ضمن السياسة السكّانية، ومن مؤشرات البرنامج ما يلي⁽⁹⁾:

- حدوث تحسُّن في مؤشّرات الصحة الإنجابية، فارتفعت نسبة استعمال مختلف وسائل منع الحمل من 59% عام 1994م إلى 63% عام 2008م، كما ارتفعت نسبة الولادة تحت الإشراف الطبي من 80% عام 1994م إلى 90% عام 2002م.

8. سلسلة أوراق، تجارب دولية ناجحة في مواجهة المشكلة السكانية، الجزيرة، على الرابط الإلكتروني:

uspp1@mail.eun.eg.

9. الأرقام والإحصائيات، بالاعتماد على مؤشّر الاقتصاد العالمي على الرابط الإلكتروني:

<https://www.theglobaleconomy.com>

- انخفاض معدّل الخصوبة لكل امرأة من 7.01 مولود في عام 1960 إلى 2.17 مولود في عام 2019.
- انخفاض معدّل الولادات لكل 1000 نسمة سنوياً من 45.49 عام 1960 إلى 17.09 في عام 2019
- انخفاض عدد السكّان الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و14 عاماً من 46.36% عام 1960 إلى 24.29 في عام 2020.
- انخفاض معدّل السكّان في الريف من 62.49% عام 1960 إلى 30.43% عام 2020.

2. عوامل نجاح التجربة التونسية

- شمولية التجربة والتركيز على البعد التنموي, وانتهاجها منهجاً ذا أبعاد متعددة عمل على دمج خدمات تنظيم الأسرة ضمن الخدمات الصحية الأساسية واستهداف شرائح اجتماعية متنوعة.
- الاهتمام بالدراسات والبحوث بوصفها بعداً أساسياً من أبعاد رسم السياسات السكانية.
- العمل على التثقيف السكاني للشباب, خاصةً في مجال الصحة الإنجابية والثقافة الجنسية, الأمر الذي ساهم في خلق الاتجاهات الايجابية عند الشباب تجاه القضية السكانية.
- تفعيل دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في إطار منظومة عمل متكاملة عملت على مخاطبة الشباب في مراحل التعليم المختلفة, بهدف فهم وجهات نظرهم بعديها خطوة أساسية؛ لتعديل اتجاهاتهم وتثقيفهم وخلق إرادة فاعلة عندهم في مواجهة المشكلة السكانية.

مدى الاستفادة من التجارب السابقة.

تختلف ثقافة المجتمع العراقي إلى حدٍ كبيرٍ مع ثقافات التجارب المذكورة آنفاً، فالعادات والتقاليد وبعض القراءات الدينية تقاوم فكرة تحديد النسل, كما ترفض في أحيانٍ كثيرة الإجهاض بوصفه وسيلةً من وسائل تنظيم الأسرة، ومن الواضح أنّ عرض هذه التجارب تمثّل دوافع مشجّعة ومحفّزة للعراق لكي يفعل سياساته السكانية، فضلاً عن ذلك يمكن الاستفادة منها عن طريق إدخال ثقافة تنظيم النسل في مناهج التعليم المختلفة, وتضمين سياسات وبرامج سكانية ضمن خطط التنمية المتبعة في العراق، إذ إنّ الزيادات المفرطة للسكان تُعدّ عائقاً أساسياً أمام سياسات التنمية المستدامة.